

اسوة بالمؤسسات المدنية الاخرى القليلة التي اتفق على استمرار عملها في لبنان. بل ان بشير الجميل هذا لم يعلن اعتراضاً على وجود المركز حتى بعد ان تم انتخابه تحت ضغوط المحتل الاسرائيلي رئيساً لجمهورية لبنان.

غير انه لم يمر الا نحو اسبوعين على انسحاب آخر المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حتى قتل بشير الجميل مطموراً مع عدد من زعماء حزبه تحت انقاض مقر الحزب، اثر تفجير مكان اجتماعهم في الاشرفية في بيروت الشرقية. وقد وفر هذا الحادث مبرراً للارهابي اريئيل شارون، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الدفاع الاسرائيلي، للايعاز للقوات الاسرائيلية باقتحام بيروت الغربية، وذلك خلافاً للاتفاقيات التي سبق التوصل اليها مع الاطراف المختلفة، ومن بينها الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت على علاقة بمسألة خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. وخلال الايام العشرة التي قضتها القوات الاسرائيلية الغازية في بيروت الغربية، في النصف الثاني من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، كان مركز الابحاث واحدة من المؤسسات التي نهبت هذه القوات محتوياتها وعاثت فيها فساداً (انظر «شؤون فلسطينية»، الاعداد ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١، آب - ايلول - تشرين الاول / اغسطس - سبتمبر - اكتوبر ١٩٨٢، ص ٣٨ - ٤٩).

ومع انسحاب القوات الغازية الاسرائيلية، عاد مركز الابحاث الى مزاولة نشاطه، مركزاً جهوده بشكل خاص على إعادة بناء مكتبته، التي تأثرت اكثر من اي قسم آخر من اقسامه بعملية النهب الاسرائيلية. وخلال فترة غير طويلة، تمكن المركز من تعويض جزء لا بأس به مما فقده، ان يقواه الذاتية، او كثرمة للترعات بالكتب والمراجع التي كانت تصله من هنا وهناك. واستعادت أقسام المركز الاخرى عافيتها اولاً بأول، بعد ان اضطرب عملها نتيجة النهب ونتيجة خسارتها لعدد من العاملين فيها، ممن لم يتمكنوا من البقاء في لبنان لسبب او لآخر. وبالاجمال، بدا كأنه لن يمر وقت طويل حتى يعود المركز الى مزاولة اوجه نشاطه كافة ويستعيد وضعه السابق. الا ان السلطات اللبنانية، او بعض اجهزتها النافذة، كان لها رأي مغاير لهذا التطور، وان لم تفصح عنه علناً. فالانسحاب الاسرائيلي من بيروت الغربية تزامن مع عودة الشرعية، اي قوات الجيش اللبناني، الى هذا الجزء من المدينة. وهذه العودة «الميمونة» عبرت عن نفسها من خلال عمليات مدماهمة وتفتيش، كانت وحدات الجيش تقوم بها دورياً ويومياً، لاحياء المدينة الواحد تلو الآخر. وخلال تلك الحملات، قامت وحدة عسكرية في ١٩٨٢/٩/٢٤ بخلع ابواب قسم التوثيق التابع للمركز، واستولت على ما فيه من اجهزة تصوير ميكروفيلم وميكروفيش وآلات ومجهيزات اخرى مختلفة، وحملتها معها. وقد طالب المركز السلطات اكثر من مرة بإعادة هذه التجهيزات، لكن دون جدوى.

وبعد هذا الحادث بنحو ثلاثة اسابيع، اي في يوم ١٣/١٠/١٩٨٢، قامت وحدة اخرى من الجيش اللبناني بتطويق المبنى الرئيسي للمركز في رأس بيروت، بدعوى التفتيش عن السلاح فيه. وقد اعترض المسؤولون في المركز على هذه العملية، ولكن على الرغم من ذلك، باشرت الوحدة عملية التفتيش واستمرت فيها الى ان جرت اتصالات مع عدد من المسؤولين اللبنانيين فصدرت للوحدة المدماهمة تعليمات جديدة، حملتها على الانسحاب.

ولم يكن هذا كله سوى البداية لحملة المضايقات التي لم تتوقف عند هذه الحدود، بل اتخذت طابعاً آخر. فمع ترسيخ سلطة «الشرعية» الجديدة، راحت السلطات تضع العراقيل المختلفة لمنع المركز من القيام بانشطته المعتادة. فبعد طلبات ومذكرات و«مفاوضات» استغرقت وقتاً غير قصير، رفضت اجهزة الامن تجديد تراخيص الاقامة لعدد من العاملين في المركز من حاملي الجنسيات العربية المختلفة، الذين يحتاجون لمثل هذه التراخيص؛ مما يعني ان على هؤلاء مغادرة لبنان. ثم راحت تلك السلطات تشدد الرقابة على مطبوعات المركز بالامتناع عن منح التراخيص لشحنها وتوزيعها.